اعتراضات على قرار «طرطوس» برفع الأجور.. رغم عدم رفع سعر المحروقات!

| طرطوس الوطن

أثار قرار الأسرة التموينية في طرطوس القاضي بزيادة أجور النقل العام ردود فعل عديدة عند المواطن وخاصة أنه تزامن مع افتتاح المدارس وجاء في وقت لم يتم فيه زيادة أسعار المحروقات مترافقاً مع معاناة معظم المواطنين من صعوبة العيش وضعف القوة الشرائية.

الكثير من المواطنين ذوي الدخل المحدود من عاملين وغيرهم اتصلوا أو تواصلوا مع مكتب الصحيفة في طرطوس وعبروا عن امتعاضهم من هذا القرار غير المبرر وطالبوا بالعمل على إلغائه محلياً أو مركزياً.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في طرطوس زيد علي أجاب «الوطن» عن أسباب رفع الأجور والأسس التي تم الاعتماد عليها بالقول: إن ذلك جاء بناء على كتاب صادر عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك يتضمن تحديد أجور النقل الكيلو مترية ضمن المحافظة بـ٥ ل. س لكل كيلو متر، حيث تمت دراسته في اجتماع الأسرة التموينية برئاسة المحافظ وتم اعتماد مبلغ ٤ ل. س لكل كيلو متر للخطوط السهلية وإضافة ٢٥ قرشاً وعورة طريق للطرق الوعرة، علماً أن تعرفة المسافة الكيلو مترية سابقاً كانت ٣،١٥ ل. س لكل كيلو متر أي تمت إضافة ٨٥ قرشاً لكل كيلو متر.

بالعودة إلى كتاب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي الذي اعتمدت عليه المحافظة، وهو موجه إلى المديريات في المحافظات، والذي طالب باعتماد التعرفة الكيلو مترية ضمن المحافظة الواحدة للخطوط العاملة فيها بمبلغ ٥ ل. س. كم. راكب.. واعتماد التعرفة الكيلو مترية بمبلغ ٥ ل. س. كم. راكب للخطوط المحدثة حديثاً بين المحافظات التي لم يسبق أن صدر بشأنها قرارات.. والتريث في تعديل أجور النقل بين المحافظات لحين إجراء أي تعديل على أسعار المازوت، وذلك استناداً إلى القرار رقم ١٤٠١ تاريخ ٢٠١٦/٦/١٦ المتضمن تعديل سعر صفيحة المازوت وإلى الطلبات المقدمة من الهيئات الإدارية لخطوط النقل بين المحافظات وضمن المحافظة الواحدة حول إعادة النظر في التعريفات الكيلو مترية المحددة.

كما وجه الوزير كتاباً ثانياً بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢ إلى المديرية لاحقاً للكتاب السابق جاء فيه (يطلب إليكم اعتبار هذه التعرفة نسبة لا يجوز تجاوزها ويمكن اعتماد أقل منها بعد عرضها على المكتب التنفيذي لديكم لإقرارها أصولاً وذلك حسب طبيعة كل خط من حيث تواتر الحركة ونسبة الملاءة والوعورة).

والسؤال هل يجوز أن تعود الوزارة والمحافظة لرفع أجور النقل العام ثانية بعد خمسة عشر شهراً على قرار رفع سعر المازوت في ظل الظروف المعيشة الصعبة لأغلب المواطنين؟ سؤال نضعه برسم الحكومة وننتظر قرارها المنصف للناس.

توزيع أكشاك لأسر الشهداء في درعا

| الوطن

وزعت محافظة درعا أمس ١٢ كشكاً على أسر الشهداء ضمن أحياء مدينة درعا على أن يتم توزيع ١٣ كشكا آخر في وقت لاحق، وذلك خلال لقاء محافظ درعا محمد خالد الهنوس مع أسر الشهداء في صالة المجمع الحكومي خصص لتوزيع أكشاك على ذوي الشهداء ضمن أحياء مدينة درعا.

وأكد الهنوس سعي المحافظة الدائم لتلبية احتياجات أسر الشهداء وحل مشاكلهم ضمن الإمكانات المتاحة منوها بتضحيات الشهداء في سبيل الدفاع عن الوطن، مشيراً إلى أن المحافظة خصصت ٧٠٠ عقد موسمي لأسر الشهداء من بداية عام ٢٠١٦ حتى الـ٥ من آب من العام نفسه مع إعطائهم الأفضلية في توزيع مازوت التدفئة إضافة إلى تشكيل لجان لمتابعة قضايا أسر الشهداء ضمن مجالس المدن والبلدات وتوزيع السلل الغذائية عليهم.

وأشار أمين فرع درعا لحزب البعث العربي الاشتراكي حسين الرفاعي إلى أن سعي فرع الحزب بالتعاون مع الجهات المعنية للتخفيف من معاناة أسر الشهداء تقديرا لتضحيات أبنائهم في سبيل الوطن مبيناً أنه تم رفع مقترح للجهات المعنية لتخصيص ٥ بالمئة من مقاعد مدارس المتفوقين لأسر الشهداء.

وطالب ذوو الشهداء بتخصيص مقاعد لأبنائهم ضمن مدارس المتفوقين ورفد المتضررين بخزانات لمياه الشرب وإعادة تأهيل المنازل المتضررة وتوفير بعض الأدوية العلاجية وتشميل الأبناء بعقود موسمية.

لتأمين مستلزمات إنتاج المنشآت من كهرباء ومنح تراخيص حتى في المناطق المخالفة

إسعاف «صناعة» حلب بمليار ليرة سورية

| هناء غانم

بين تقرير لوزارة الصناعة أن الاعتمادات المخصصة لمحافظة حلب بلغت مليار ليرة سورية، ضمن الخطة الإسعافية لإعادة الإعمار للعام الجاري ٢٠١٧، حيث تم تخصيص شركة الشرق للمنتجات الغذائية بحلب بمبلغ وقدره ٩٩ مليون ل.س لتتمكن الشركة من إبرام العقود والتعاقد أصولاً لتنفيذ الأعمال المبينة بكتاب الشركة والمتمثلة بترحيل الأنقاض والأتربة وإعادة تأهيل بعض المباني كالإدارة والسور الخارجي للشركة، إضافة إلى تخصيص الشركة العربية لصناعة الإسمنت ومواد البناء الموجودة في حلب بمبلغ إضافي وقدره ١٠٠ مليون ل.س لمصلحة مشروع تأهيل مباني الشركة المتضررة والأقسام الإنتاجية وورش العمل المتضررة فيها حصراً، حيث كان مقرراً تخصيص مبلغ ٤٨٧ مليون لإعادة تأهيل الشركة.

وبين التقرير (حصلت «الوطن» عل نسخة منه) أن المقترح المقدم من وزارة الصناعة بالمبالغ المالية المطلوبة لإعادة إعمار بما يخص المنشآت الصناعية توزعت إلى:

مبلغ ٤٠ مليون ل.س لإعادة تأهيل الشركة العامة للصناعات الزجاجية في حلب وتخصيص مشروع إعادة تأهيل سور الشركة والأبواب بقيمة تقديرية ٣٠ مليون ل. س. إضافة إلى مشروع إعادة تأهيل شبكة الكهرباء الداخلية بقيمة تقديرية ١٠ ملايين ل.س.

والاهم أنه تم تخصيص أكبر مبلغ لإعادة تأهيل الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية الموجودة في حلب وفق الخطة المرفقة المتضمنة المشاريع المزمع تنفيذها والكلفة المالية اللازمة لذلك والتي بلغت وفق ما كان مرصوداً سابقاً ولاحقاً بنحو ١,٢٥٩ مليار ل. س.

إضافة إلى تخصيص الاعتمادات اللازمة لمشروع إعادة تأهيل وصيانة مبنى الإدارة المركزية للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان ومشروع توريد قطع تبديل لزوم الصالة الثانية والثالثة في محلج تشرين بحلب والمقدرة بمبلغ ١٢٩,٥ ملايين ل.س جراء عقد مبرم بين المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان مع مؤسسة الإسكان العسكرية لإعادة تأهيل وصيانة مبنى الإدارة المركزية للمؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان بقيمة ٤٧ مليون ل. س.

إضافة لعقد مبرم مع عارض قطاع خاص لتوريد قطع تبديل لزوم الصالة الثانية والثالثة في محلج تشرين بحلب بقيمة ٨٢,٥ مليون ل. س.

واشترطت لجنة إعادة الإعمار في تقريرها على أن يتم تحويل المبالغ الموافق على تخصيصها فوراً ولكن على مراحل وفق تقدم سير الأعمال ووفق كشوف تنفيذ فعلية للمشاريع المذكورة معتمدة ومدققة ومنظمة أصولاً من قبل الوزارة وعلى مسؤولية الجهة المعدة لها.

وأشار التقرير إلى أن المبلغ المرصد سوف يساهم في تأمين مستلزمات إنتاج المنشآت الصناعية من كهرباء ومنح تراخيص لهم حتى في المناطق المخالفة لتأمين عملهم تحت غطاء قانوني إضافة إلى إعادة ترميم البُنى التحتية وتسهيل الطريق بين المدينة الصناعية وبين مدينة حلب وبين بقية المحافظات إضافة لخطوات كبيرة لإعادة إقلاع الصناعة من جديد.

٢٩٥ مليوناً إعانات مالية من الإدارة المحلية لمحافظة اللاذقية

| الوطن

منحت وزارة الإدارة المحلية والبيئة محافظة اللاذقية إعانات ومساهمات مالية لمحافظة اللاذقية وعدد من البلديات التابعة لها بمبلغ إجمالي ٢٩٥ مليون ليرة سورية.

وفي التفاصيل منحت الوزارة مبلغ مليون ليرة سورية كمساهمة في تمويل الموازنة المستقلة للمحافظة، كما منحتها إعانة مالية ٢٥ مليون ليرة سورية لتنفيذ مشروع صرف صحي في قرية عين العروس، ولتنفيذ مشروع صرف صحي في ستمرخو منحت المحافظة إعانة مالية بمبلغ ١٠ ملايين ليرة سورية.

كما منحت الوزارة عدداً من البلديات التابعة للمحافظة إعانات مالية منها إعانة بمبلغ ١٦ مليون ليرة سورية للصرف الصحي لبلدية بستان الباشا، ولبلدية مشيرفة الساموك إعانة بمبلغ ٢٥ مليون ليرة للصرف الصحي، ولبلدية بكراما إعانة مالية بمبلغ ١٨ مليون ليرة سورية لتنفيذ جدار استنادي، وأخيراً منحت مدينة القرداحة مساهمة في إنشاء المناطق الحرفية والصناعية مبلغ ٢٠٠مليون ليرة سورية لتنفيذ البنى التحتية للمنطقة الحرفية والصناعية.

يشمل غير المتقدمين للمفاضلة ولم يسجلوا تسجيلاً مباشراً من ٢٠١١ لـ٢٠١٦

قرار بالسماح للحاصلين على الثانوية العامة التسجيل في أي معهد يرغبونه ولكن بشروط

| فادي بك الشريف

أصدر وزير التعليم العالي رئيس المجلس الأعلى للتعليم التقاني عاطف نداف قرارا سمح بموجبه للطالب الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة السورية فقط (العلمي- الأدبي- المهني) منذ عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦ ولم يتقدم إلى المفاضلة أو يسجل تسجيلاً مباشراً أن يسجل في المعهد الذي يرغب.

ونص القرار (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) على ضرورة توافر عدد من الشروط للتسجيل بأن يحقق الطالب جميع الشروط المطلوبة للتسجيل في الاختصاص الذي يرغب به في عام حصوله على الشهادة وان يحقق شرط العمر في عام حصوله على الثانوية، على أن يتقدم بطلبه إلى مديرية شؤون الطلاب المركزية في الجامعات من ٢٠١٧/٩/١٧ ولغاية ٢٠١٧/١٠/١ إضافة إلى تقدمه بتعهد خطي بأنه غير حاصل على قبول آخر في المعاهد أو الجامعات الحكومية، ويسدد الطالب الرسوم التي يسددها أمثاله المستجدون للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٧، وفق نظام التعليم الذي اختاره.

ونصت المادة الثانية من القرار بأن يسمح للطالب الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية الذي تقدم إلى المفاضلة منذ العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٦- ٢٠١٧، وقبل في معهد ولم يسجل، أن يسجل في هذا المعهد في بداية العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ ولغاية٢٠١٧/١٠/١، على أن يراعى في هذه الحالة إذا كان هناك عدة اختصاصات متعددة في المعهد يقبل الطالب في الاختصاص الذي يحقق شروطه في عام القبول.

على أن يسدد الطالب المشمول بأحكام هذه المادة الرسوم التي يسددها أمثاله المستجدون للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، وفق نظام القبول الذي قبل فيه الطالب في المعهد ولا تعد الفترة من تاريخ القبول وحتى العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ من فترات التسجيل أو الرسوم في المعهد.

وسمحت المادة الثالثة للطالب المشمول بأحكام المادة الثانية من هذا القرار المقبول بموجب المفاضلة العامة، بالتسجيل في معهد اخر يحقق شروطه وفق نظام التعليم الموازي وفي هذه الحالة يتقدم الطالب بطلب إلى مديرية شؤون الطلاب المركزية في الجامعات من ٢٠١٧/٩/١٧ ولغاية ٢٠١٧/١٠/١.

ويستثنى من أحكام المواد السابقة المعاهد التي يحتاج القبول فيها النجاح في فحص مقابلة أو مسابقة قبل القبول.

ولا تحتسب فترة الانقطاع عن التسجيل والدوام (لمدة فصل دراسي كامل أو عام دراسي) خلال الفترة منذ بداية العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٦-٢٠١٧ من فترة المكوث المسموح بها في المعهد، ويقصد في معرض تطبيق هذه المادة الانقطاع عن أي امتحان في ذلك الفصل.

ولا يحق للطالب المسجل المشمول بأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة من هذا القرار تغيير قيده إلى معهد آخر، كما لا يستفيد الطالب المسجل استناداً إلى المواد (١-٢-٣) من هذا القرار من قبول أوائل المعاهد في الكليات المقابلة ولو حقق بقية الشروط.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال معاون وزير التعليم العالي لشؤون الجامعات والمعاهد رياض طيفور: إن القرار يأتي تقديراً ومراعاة لظروف الطلاب ممن لم يتقدموا للمفاضلة خلال سنوات الأزمة ليسمح لهم التسجيل في الجامعات ومعاملتهم معاملة الطلاب المستجدين، مشيراً إلى أن عدداً من الطلاب راجعوا الوزارة خلال الفترة الماضية حول هذا الموضوع الأمر الذي أدى لاستجابة الوزارة لمطالبهم.

وبين طيفور أن القرار يشمل ٢٠٣ معاهد تقانية، لافتاً إلى وجود ٥٧ معهداً تابعاً لوزارة التعليم العالي و١٤٠ معهداً تقانياً تابعاً لمختلف وزارات الدولة.

كما كشف معاون الوزير عن دراسة لتتبع المعاهد التابعة للوزارات إلى وزارة التعليم العالي، وهذا الأمر بحاجة إلى دراسة وتنسيق مع الوزارات الأخرى ليصار إلى وجود مرجعية واحدة للمعاهد التقانية.

طيفور لـ«الوطن»: دراسة تبعية جميع المعاهد إلى التعليم العالي

محافظ الحسكة يطالب بتقديم مساعدات للوافدين من دير الزور والرقة

| الوطن

بحث محافظ الحسكة جايز الموسى سبل زيادة المساعدات المقدمة للمحافظة فيما يتعلق بالمياه والصحة والإصحاح البيئي ودعم الوافدين المتضررين جراء الإرهاب في اجتماعه مع وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مستعرضاً واقع المحافظة من الجانب الإنساني والقطاعات التي تحتاج لتقديم الدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمساعدات الفورية ولاسيما ما يتعلق بقطاع الصحة والمياه كونها تمس حياة المواطن اليومية.

وأكد الموسى ضرورة الاطلاع على الأوضاع الإنسانية للوافدين من ريف دير الزور والرقة بسبب الإرهاب والمقيمين في المخيمات لمعرفة الاحتياجات الأساسية لهم والإسراع بتقديم المساعدة لتخفيف معاناتهم وتأمين الرعاية الصحية للأطفال وكبار السن والنساء.

من جانبها أشارت مديرة قسم الصحة باللجنة في سورية افاريل باتيرسون إلى وجود برنامج متعلق بمعالجة الأمراض الجلدية واللاشمانيا، مضيفة: سنقوم بإرسال الأدوية اللازمة عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري، وسنعمل على تحسين الوضع المعيشي من خلال تأهيل المنشآت التي تدعم سبل العيش وإنشاء عيادة متنقلة في المحافظة بغية تقديم الخدمات الصحية.

بدوره أوضح مدير قسم الإغاثة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر بسورية جوفند داهال وجود ٢٠٠٠ سلة معلبات حالياً في دمشق ستنقل جوا إلى الحسكة كما سيتم العمل على دعم القطاع الزراعي من خلال استهداف ٢٠٠٠ عائلة بحصص بذار لزراعة الأراضي ومساعدتها لتأمين موارد ثابتة تسهم في استقرارهم ضمن الأراضي.

وأشار مدير صحة الحسكة محمد رشاد خلف إلى أن كل الخدمات الطبية والعلاجية والإسعافية تأثرت نتيجة الاعتداءات الإرهابية خلال السنوات الماضية ولاسيما الجانب الإسعافي حيث انخفض عدد سيارات الإسعاف من ٤٠ سيارة إلى ١٠ سيارات كما خرج ٥٠ بالمئة من المنشآت الصحية من الخدمة خاصة مستشفى الأطفال الذي تتم إعادة تأهيله بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ودعا خلف اللجنة الدولية إلى الإسهام لإعادة بناء قسم المرضى في مستشفى الأطفال وتأمين مولدات كهربائية والإسهام بترميم المراكز الصحية لافتا إلى أهمية تزويد مركز معالجة الأورام بمجموعات توليد كهربائية إضافة إلى تأمين أدوية للأمراض المزمنة كون المحافظة باتت مقصدا للوافدين من المحافظات الأخرى.